الفصل الثامن

الجيش والأسطول

الفصل الثامن
الجيش والأسطول

الجيش[1] :

لا يمكن دراسة الجيش في مصر الإسلامية مستقلاً عن الجيش الإسلامي الكبير فقد كانت الكتائب العربية في مصر فرقاً من جيش كبير هو جيش الإسلام.

وقد بدأ الجيش كمؤسسة مثل غيرها من المؤسسات في مصر الإسلامية بداية متواضعة ثم نمت حتى بلغت مرحلة متقدمة في جميع جوانبها.

ولما كان عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكثرت الأعمال ، قام عمر رضي الله عنه بتأسيس ديوان الجند سنة ١٥هـ/٦٣٦م[2] ، وقيل سنة ٢٠هـ/ ٦٤٠م[3] وجعل للجند رواتب مخصصة وإعاشة مفروضة لأولادهم ، وحظر عليهم مزاولة الأعمال الأخرى "فلا يزرعون ولا يزارعون"[4].

وكان الخليفة بحكم ولايته العامة قائداً للجيش ، ولكن الخلفاء لم يقومون بهذه المهمة إلا نادراً ، حيث كانوا ينيبون عنهم من يتحرون فيهم الرأي والشجاعة والنجدة والتريث والأمانة والاستقامة ، وغيرها من الصفات اللازمة للقيادة العسكرية[5].

ومثال ذلك عمرو بن العاص الذي قاد جيش الفتح الإسلامي لمصر وكانت قيادة الجيش والولايات تعود إلي الوالي ، فكان اهتمامه يعود حول عدد الجيش ، ورواتبه وأمور معيشته ، وجهازه للحرب ونظم القتال وغير ذلك.

---

(١) يطلق لفظ الجيش على الجند ، كما يطلق على جماعة من الناس أو الحرب أو السائرين إلى الحرب أو غيرها ، الزبيدي : تاج العروس ، ابن منظور : لسان العرب ، جـ ١ ص ٢ .
(٢) الطبري : تاريخه ، جـ٣ ص٦١٣.
(٣)ابن خلدون : المقدمة ، ص١٨٠ .
(٤) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص٢١٧ ، البلاذري : فتوح البلدان ، ص١١٤.
(٥) الطبري : تاريخه ، جـ٣ ص٤٤٥.

وقد بدأت الخطوات الأولى في تنظيم الجيش العربي الإسلامي في عصر الراشدين، وروى عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "إذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا فيها جنداً كثيفاً فذلك الجند خير أجناد الأرض، وقال أبو بكر رضي الله عنه : ولِمَا ذلك يا رسول الله ؟ ، قال: لأنهم وأزواجهم في رباطٍ إلى يوم القيامة"(١)

وكان عمرو بن العاص أول من دون ديواناً للجند في مصر، ثم دون عبد العزيز بن مروان تدويناً ثانياً (٦٥-٨٣ هـ / ٦٨٤-٧٠٢ م)(٢)، ودون قرة بن شريك (٩٠- ٩٦ هـ / ٧٠٨ – ٧١٤ م) التدوين الثالث سنة(٩٥هـ/٧١٣ م) ، ودون بشر بن صفوان (١٠١ - ١٠٢ هـ/ ٧١٩ – ٧٢٠ م) التدوين الرابع(٣).

وكان الجند يثبتون في هذا الديوان حسب قبائلهم التي ينتمون إليها ، وكان أهل الديوان في مصر زمن الخليفة معاوية بن أبي سفيان (٤١ - ٦٠هـ / ٦٦١-٦٧٩م) أربعين ألف(٤).

وكان الجيش في مصر الإسلامية منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية من العنصر العربي في غالبيته ، أما خلال عصر الدولة العباسية جدت عناصر فارسية دونت في الديوان مع العرب ، ثم ظهر عنصر آخر طغي على العنصر العربي والفارسي ، وهم الأتراك الذين استكثر منهم الخليفة العباسي المعتصم بالله (٢١٨-٢٢٧هـ/٨٣٣-٨٤١م)(٥) وأثبتهم في الديوان ، وعلاوة على ذلك أن المعتصم أمر واليه على مصر في تلك الفترة كيدر نصر بن عبد الله (٢١٧ –٢١٩هـ/ ٨٣٢ – ٨٣٤ م) بإسقاط العرب من الديوان ففعل ذلك كيدر(٦).

وكان عطاء الجند يغنيهم عن الاشتغال بحرفة أخري تشغلهم عن القتال والحرب وكان يراعي في تقدير العطاء ثلاثة وجوه : أحدها عدد من يعوله الفرد والثاني عدد ما

(١) أبو المحاسن: النجوم ، جـ١ ص٧٤ ، المقريزى: الخطط ، جـ١ ص٢٤.
(٢)المقريزي : الخطط ، جـ١ ص٩٤ .
(٣) الكندي : الولاة ، ص٧٠ ، ٨٥ ، ٩٢.
(٤) سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص٥٦.
(٥) السيوطي : تاريخ الخلفاء ،ص١٢٠.
(٦) الكندي : ولاة مصر ، ص٢١٧.

عنده من الخيل وغيرها ، والثالث ظروف المكان الذي يعيش فيه أهل الجندي من الغلاء والرخص[١] .

ولم يستمر عطاء الجند على حال واحد ، فالخليفة عثمان بن عفان ﷺ أول من زاد، ولكن هذه الزيادة لم تستمر بعده فبعض الخلفاء أبقاها والبعض منعها ، فعلي سبيل المثال نجد أنه عندما سافر عبد العزيز بن مروان والي مصر (٦٥-٨٦هـ/٦٨٤-٧٠٥م) إلى أخيه عبد الملك بن مروان سنة ٦٧هـ/٦٨٦م زاد عابس بن سعيد . صاحب الشرطة . في اعطيات الجند ، وعندما عاد عبد العزيز بن مروان قال له: "ما حملك على ذلك ؟" ، قال عابس: "أردت أن أثبت وطأتك ووطأة أخيك ، فإن أردت أن تنقصه ، فانقصه" ، فقال عبد العزيز بن مروان: "ما كنا لنرد عليك شيئا فعلته"[٢] .

وفي عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩ – ١٠١ هـ / ٧١٧ – ٧١٩م) نجده يكتب إلي والي مصر أيوب بن شرحبيل (٩٩ – ١٠١ هـ) بزيادة عطاء الجند[٣] ، ثم يأتي بعد ذلك الخليفة يزيد بن عبد الملك (١٠١ –١٠٥هـ/٧١٩– ٧٢٣ م) بمنع هذه الزيادة[٤] ، وأثناء ولاية حفص بن الوليد على مصر في ولايته الثانية (١٢٤–١٢٧ هـ / ٧٤١ – ٧٤٤ م) صار عطاء الجند اثني عشر إردباً[٥] ، ويذكر الكندي: "أنه في خلافة مروان بن محمد (١٢٧-١٣٢هـ/٧٤٤-٧٤٩م) قطع العطاء عن أهل مصر سنة ، ثم كتب إليهم كتابا يعتذر فيه ، ثم أرسل لهم بعطاء سنتين"[٦].

وكان العرفاء يتسلمون الاعطيات ويتولون تفريقها على الجند في أول كل سنة هجرية[٧].

---

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص٢٠٦.
(٢) هويدا رمضان : المجتمع المصري ، جـ١ ص٢٨٢
(٣) الكندي : الولاة والقضاة ، ص٦٨.
(٤) الكندي : الولاة ،ص٨٢.
(٥)سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص٥٦ ، إبراهيم حركات : السياسة والمجتمع ، ص١٩٤
(٦) الكندي : الولاة ، ص٨٢
(٧) سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص٥٦

أما عن أعداد الجيش الإسلامي في مصر خلال عصر الولاة فنجد أنه زاد هذا العدد على مر الزمان ، ففي عهد معاوية بن أبي سفيان كان عتبة بن أبي سفيان قائد حامية الإسكندرية (٤٣ - ٤٤ هـ/ ٦٦٣ -٦٦٤ م) وتحت قيادته ١٢ ألف جندي ، بينما كان جيش مصر كاملاً أثناء الفتح وبعده مباشرةً يتراوح ما بين ١٢، ١٥ ألفاً من الجنود[١].

وكان كل والي جديد يتولي مصر يصاحبه عدد من الجنود فيذكر أبو المحاسن: "أن حميد بن قحطبة عندما تولي مصر من قبل أبو جعفر المنصور سنة (١٤٣ هـ/٧٦٠ م) دخلها ومعه عشرون ألفاً من الجند ، وعندما تولي مصر موسى بن يحي من قبل هارون الرشيد سنة(١٧٢ هـ / ٧٨٨ م) قدم إليها ومعه عشرة آلاف من الجند"[٢].

هذا وقد لاقي الجيش في مصر الإسلامية الكثير من اهتمام الولاة ، فنجد أن أحمد بن طولون (٢٥٤ - ٢٧١ هـ/٨٥٩-٨٨٤م) كان من أَجَلّ أعماله هو الاهتمام بإعداد جيش قوي يعتمد عليه ، ويدين بالولاء له ، وذلك لرغبته في إيجاد قوات تأتمر بأمره ، فاستغل الظروف المحيطة بالخلافة العباسية حين خرج عيسي بن شيخ عامل فلسطين والأردن ، وأعلن عدم طاعته للخليفة العباسي واستولي على بعض المدن والأموال ، فكتب الخليفة المعتمد بالله العباسي إلي أحمد بن طولون أن يعينه في القضاء على عيسي بن شيخ ، وانتهز ابن طولون هذه الفرصة فأكثر من قواته وكون جيشاً بعد أن أمر الخليفة عامل الخراج أحمد بن المدبر بمده بالأموال اللازمة[٣].

وبذلك تمكن ابن طولون من إنشاء جيشاً قوياً قائماً في الحرب والسلام إذ كانت الحرب خرج لتحقيق أهدافه ، وإذا كان السلم كان عدته في إقرار الأمن وقمع الفتن الداخلية ، وأصبح لمصر الإسلامية جيشاً نظامياً لأول مرة مستقل عن الخلافة ويخضع لأميرها مباشرةً [٤] .

(١) سيدة كاشف : فجر الإسلام ، ص٨٠.
(٢) هويدا رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية ، ص٢٧٧.
(٣) حسن محمود : مصر في عصر الطولونين ص٢٦.
(4). Zaki Hassan : Les Tulunies , Paris , 1993, P.165.

كان جيش مصر الإسلامية يتكون في غالبيته من العرب بجانب بعض العناصر الأخرى التي دخلت في الإسلام ، أما خلال العصر الطولوني فكان الجيش خليطاً من عناصر متعددة من الأتراك والسودانيين[١] ، ومن العرب أيضاً حيث استخدم منهم ما يقرب من ٧٠٠٠ من المتطوعين وقد بالغ ابن طولون في زيادة عدد الجيش ، حيث يذكر أن الجيش المصري في عهده بلغ نحواً من مائة ألف ، وأسند قيادته إلي ضباط أتراك وكان يدربهم تدريباً شاقاً ، ويكبح جماح الفتنة في صفوفهم بالقسوة والعنف[٢] ، وساعدته الظروف حيث كانت فتوحاته وتوسعاته فتحاً لباب الرزق الواسع أمام جنوده مما جعله يغدق عليهم دون حساب ويدفع لهم مرتباتهم في حينها[٣].

وخلال العصر الإخشيدي كان الجيش يتألف من أتراك وسودانيين ومغاربة ومماليك من أجناس مختلفة ، وبلغ عدد الجيش الإخشيدي أربعمائة ألف جندي في مصر والشام[٤]، وفي عهد كافور الإخشيدي (٣٥٥- ٣٥٧هـ/٩٦٥-٩٦٧م) ضم إلي الجيش عدداً كبيراً من السودانيين[٥].

وخلال العصر الفاطمي كان ديوان الجيش يتألف من قسمين هما : الأول ديوان الجيش ويتولى تفقد أحوال الجنود ، فمن نجح منهم في العرض عرضت دوابه فكان لا يثبت منها إلا الجيد ، ويهتم هذا القسم أيضا بأخبار الأجداد من حيث الحياة والموت والمرض والصحة وعمل أوراق أصحاب الجرايات ، والثاني ديوان الرواتب ويشمل أسماء كل مرتزق ، ويشمل راتب الوزير ، وحاشية الخليفة وأرباب الرتب ، وقاضي القضاة ، وخطباء الجوامع ، والشعراء وأرباب الدواوين ، والمستخدمين والموظفين في القصور[٦].

(١) حسن محمود :مصر في عهد الطولونيين ،ص٢٨.
(٢) البلوي : سيرة ابن طولون ، ص٩١.
(٣) ابن سعيد : المغرب ، ص٩١ ، هويدا رمضان : المجتمع المصري ، جـ١ ص٢٧٨
(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ٢ ص١٥٥ ، أبو المحاسن : النجوم ، جـ٣ ص٢٥٢.
(٥) المقريزي : الخطط ، جـ١ ص٩٤ ، سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص٢٤٦.
(٦) المقريزي : الخطط ، جـ٢ ص١١٤-١١٦.

أما عن فن القتال أو التكتيك العسكري فقد تطور مع تطوره فكان الجيش يتبع في أول الأمر نظام الصف في القتال[١].

ويبدأ القتال بين الجيشان المتحاربان معتمداً على الشجاعة الفردية دون رابطة قوية بين وحدات الجيش ، ولكن اقتضت الضرورة المتعلقة بزيادة العدد وتنوع الأسلحة إلي اتباع نظام حربي آخر غير نظام المبارزة الفردية ، وهو نظام عرف باسم "التبعية"[٢] ، التي تعني عسكراً آخر وراء العسكر وعلى حسب الخطط الحربية كان الجناحان يجب نشرهما على نطاق واسع لتحاشي وقوعهما في الكمين[٣].

وإلي جانب هذه الأنظمة التي كان يتبعها الجيش في القتال كان الجيش يتألف من وحدات ، وفي ذلك يذكر المسعودى: "أن الجند ما بين الثلاث نفر إلي الخمسمائة يطلق عليهم "السرايا" وهي التي تخرج بالليل وإذ كانت تخرج بالنهار فهي "السوارب" قال تعالي: ﴿ وَمَن هُوَ مُسْتَخْفٍ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌ بِٱلنَّهَارِ ﴾[٤]، وما زاد على الخمسمائة إلي دون الثمانمائة يطلق عليهم المناسر ، وأما الجيش فأقله ثمانمائة وإذا كان ما بين ٨٠٠ إلي ١٠٠٠ فهو الخشخاش ، وإذا بلغ ٤٠٠٠ فهو الجيش الجحفل وإذا بلغ ١٢.٠٠٠ فهو الجيش الجرار"[٥]

وكان الجيش يقسم إلي فرق وقد اقتبس العرب الكثير من أساليب الفرس أو البيزنطيين حتى إذا كان العصر الأموي فاقهم في القدرة العسكرية ، وبلغ الجيش الإسلامي قمة التنظيم خلال العصر العباسي ، حيث كان من أحسن الجيوش النظامية في العالم

---

(١) يذكر ابن خلدون أن العرب إنما كانوا يعرفون الكر والفر ، ولكن روح الجهاد عند المسلمين ورغبتهم فيه ومن ثم قتالهم مع الأعداء كانوا يقاتلون زحفا ولذا اتبعوا أسلوب الصف ، وجاء في القرآن الكريم (**إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص**) سورة الصف٦٤ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص٢٠٣ ،٢٠٥.

(٢)يقوم نظام التبعية على أساس تقسيم الجيش إلى مقدمة وقلب وميمنة وميسرة وساقة ، ابن خلدون : المقدمة ، ص٢٠٤ .

(٣) عبد المنعم ماجد : الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، ص٧٣.

(٤) سورة الرعد : من الآية ١٠

(٥) المسعودي : التنبيه والإشراف ص٢٧٠ ، ٢٧١ ، محمد بطاينة : في الحضارة الإسلامية ، ص١١٦

خبرة وكفاية وقدرة على القتال ، وكانت الوحدات تتمايز بالرايات وكان لكل منها قائد وتتسمي بأسماء تدل على مهامها[١] ، وكانت تتمايز أحياناً بالأسلحة[٢].

وكما تطور التكتيك العسكري تطورت أيضاً أسلحة الجيش فقد رأينا أن أسلحة الجيش الذي فتح مصر كانت بدائية فقد شملت الخيام ، والرايات بجانب الكوسات والطبول ، وكانت عدة الجيش أيضاً تضم الإبل والبغال للركوب وحمل الأمتعة والمواد وتضم الخيل للقتال ، وقد بلغت العناية بالخيل درجة كبيرة حيث حض الإسلام على إعداد العدة ورباط الخيل في سبيل الله ، قال تعالي: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ ... ﴾ [٣].

وشملت الأسلحة الدرع والحراب والقسي والسهام والسيوف للرجالة ، والسيوف والرماح والدرع للفرسان ، كما استخدموا الدبابات والمنجنيقات واستعملوا النفط أو النار الإغريقية[٤].

وكانت جميع هذه الأسلحة تخضع للتطوير والتهذيب حتى تكون فاعليتها أحسن وفائدتها أكبر ، وكان الجيش نفسه يؤخذ بالتدريبات ، وكان عرض الجيش واحداً من أساليب العناية به ورفع مستوي فعاليته القتالية ، ويذكر ابن عبد الحكم "أن المسلمون في مصر اتخذوا فضاء كانوا يدربون فيه خيولهم جعلوه ما بين نهر النيل وحتى منطقة نزلهم وسكناهم"[٥].

الأسطول:

الأسطول[٦] الإسلامي يحيط بنشأته بعض الغموض وقد ساهمت مصر بنصيب موفور في إنشائه ، حيث كانت هناك الحاجة الماسة لوجود قوة بحرية دفاعية لمواجهة

(١) الطبري : تاريخه ، جـ٤ ص١١.
(٢) محمد ضيف الله بطاينة : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، دار الفرقان ، الأردن ١٩٨٥ ، جـ١ ص١١٣.
(٣) سورة الأنفال: من الآية٦٠
(٤)كلودكاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص١١٦ .
(٥) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص١٣٢.
(٦) الأسطول : لفظ يوناني استعمله العرب في التعبير عن المراكب البحرية ، سعاد ماهر : البحرية ، ص٢٧٢،٢٧١.

الخطر البيزنطي الماثل في ثغور المسلمين ، فاتخذ المسلمون في بادئ الأمر وسائل دفاعية كانت الأساس لما عرف بنظام الرباط ، الذي اعتمد عليه العرب في الدفاع البحري ، وحظيت سواحل مصر - الإسكندرية ورشيد والبرلس وتنيس ودمياط - بقلاع ومحارس شحنت بالحاميات المرابطة[1].

وقد بعث عمر بن الخطاب ﷺ إلي عمرو بن العاص أن لا يغفل أمر الإسكندرية ، وأن يكثف رابطتها ولا يأمن البيزنطيين عليها ، وكان يبعث في كل سنة غازية من أهل المدينة ترابط بها ، وكان عمرو قد جعل نصف الجند معه في الفسطاط ، وقسم النصف الثاني قسمين كان كل قسم يرابط ستة أشهر في رباط الإسكندرية[2].

ثم مضت مرحلة الدفاع البحري بوسائل برية عندما فشلت بيزنطة في استرداد الساحل الشامي سنة ٢٣هـ/٦٤٣م ، والمصري سنة ٢٥هـ / ٦٤٥م لقوة الدفاع العربي الإسلامي[3].

ولذا كانت هناك الحاجة لركوب البحر ، فنجد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ يعزم على ذلك ويأذن لمعاوية بذلك مع اتخاذ الحيطة والحذر ، وألا يجبر الناس علي ركوب البحر ، وأن يعد الجيوش لتكون في السواحل تحرسها في حال غياب الجند في البحر ، فيرغب الناس في سكن السواحل وتكبر عمارتها ويشتد بها أزر سلاح البحرية ، ففعل معاوية[4].

وصار البحر المتوسط منذ عهد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ مطية للمسلمين ولم تهمل الدولة نظام المرابطة وتحصين السواحل ، وكان الاهتمام بالأسطول متفاوتاً بين عهد وعهد وبين بلدٍ وبلد من ديار المسلمين ، وغزا المسلمون قبرص وروديس وصقلية وكريت وغيرهم، وكان عبد الله بن سعد بن أبى سرح والى مصر من قبل الخليفة عثمان بن عفان ﷺ قد حارب البيزنطيين في معركة ذات الصواري سنة ٣٤ هـ / ٦٥٤ م ، وتشير

(١) العدوي : الأساطيل العربية ، ص١٢ ، سالم والعبادي : تاريخ البحرية الإسلامية ، ص٥.
(٢)ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص١٩٢.
(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، جـ١ ص١٥٠ ، سالم ، العبادي : تاريخ البحرية الإسلامية ، ص١٨،١٧
(٤) الطبري : تاريخه ، جـ٤ ص٢٦٠ ، سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ، ص٨٩.

المصادر إلى أن معاوية بن أبى سفيان خرج مع أهل الشام ومصر في أسطول من مائتي مركب[١] ، وتولى قيادة هذا الأسطول عبد الله بن سعد مستهدفاً مهاجمة الدولة البيزنطية في أراضيها ، ولما بلغت هذه الأنباء الإمبراطور قنسطانز - أخو هرقل - اتخذ أهبته لمعركة حامية ، وأعد أسطولاً بلغت عدته ٥٠٠ سفينة ، وقيل ٦٠٠ سفينة[٢] ، وفي رواية المسعودى بلغ عدة الأسطول البيزنطي ١٠٠٠ سفينة حربية فيها الخيل والخزائن والعدد يريد الإسكندرية[٣] ، وذلك انتقاماً من المسلمين لِما أصابهم على يديهم في أفريقية[٤].

والتقي الأسطولين في البحر ، في معركة عنيفة ، فربط المسلمون سفنهم بعضها إلي بعض وحولوا المعركة البحرية إلي معركة برية ، وقتل من الجانبين أعدادا هائلة ، حتى انتهت المعركة بانتصار حاسم للمسلمين ، وسميت هذه الغزوة ذات الصواري لكثرة المراكب وصواريها واجتماعها[٥] ، وبهذا الانتصار الحاسم ثبت للمسلمين السيطرة على حوض البحر المتوسط والتفوق على البيزنطيين[٦].

واستفادت الدولة في هذه الفترة من خبرات سكان مصر القدامى واستعانت بما عندهم من المراكب في الغزوات التي قامت في البحر[٧] ، إلا أن الدولة لم تركن إلي ذلك طويلا بل باشرت إقامة دور الصناعة البحرية ووظفت فيها خبرات الذين صاروا من رعاياها من الأمم ذات الخبرة البحرية السابقة[٨].

وقد ازدادت أهمية الأسطول الإسلامي منذ أن أسس مسلمة بن مخلد الأنصاري والي مصر (٤٧-٦٢ هـ/٦٦٧-٦٨١م)[٩] من قبل معاوية دار صناعة بجزيرة الروضة سنة (٥٤هـ / ٦٧٢م) ، وكانت تسمى بدار صناعة الجزيرة ، ثم سميت بدار صناعة الروضة في

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص١٩٠.
(٢) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص٢٨.
(٣) المسعودي : التنبيه ، ص١٣٥.
(٤) الطبري : تاريخه ، جـ٥ ص٦٩.
(٥) الكندي : ولاة مصر ، ص٣٦،٣٧ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص١٩٠.
(٦) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص٣١.
(٧) إبراهيم العدوي : الأساطيل العربية ، ص١٨.
(٨) البلاذري : فتوح البلدان ، جـ١ ص١٤٠.
(٩) عبد الله الشرقاوي : تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين ، ص١٣٤.

العصر الفاطمي ، وذلك نتيجة لمهاجمة البيزنطيين بلدة البرلس سنة(٥٣هـ / ٦٧١م) ، وقتل جمع كثير من الناس[١].

وكانت صناعة السفن في مصر ذات شأن عظيم خلال العصر الأموي حيث شجع الوليد بن عبد الملك الصناعة البحرية وازدهرت في عهده صناعة السفن في جزيرة الروضة والقلزم والإسكندرية[٢].

وكان والي مصر قرة بن شريك (٩٠ - ٩٦ هـ/ ٧٠٨ - ٧١٤ م) يهتم بإنشاء الأسطول، حيث كان يطلب من صاحب كورة أشقوه أن يرسل إليه عمالا وصناعا وملاحين للعمل في دور الصناعة والمساهمة في إعداد الأسطول المصري الحربي ، وكان يفرض على الكور قدرا من الأدوات والآلات اللازمة لصناعة السفن ، وكذلك يفرض عليها تمويل الملاحين الذين يشتغلون في الأسطول[٣].

وعندما آلت الخلافة إلي بني العباس واتخذوا العراق مركزا للدولة ، بدا أن اهتمام العباسيين بأمور البحرية كان أقل من اهتمام الأمويين ، إلا أن حكام البلاد التي كانت تطل على البحر المتوسط سواء من كان منهم نائبا عن بني العباس أم من كان منهم أمير مستقلا عنهم قاموا بالاهتمام بأمور البحرية وحماية السواحل الإسلامية من الاعتداءات البحرية التي كانت تقع عليها .

وقد ازدهرت صناعة السفن بمصر خلال العصر العباسي ، فقد أبدي الخلفاء العباسيون ابتداء من عهد الرشيد اهتمامهم بالشئون البحرية ، حيث أقام من الصناعة ما لم يقم قبله ، وقسم الأموال في الثغور والسواحل ، وقمع الروم ، وعين حميد بن معيوف على سواحل بحر الشام ومصر وذلك سنة (١٩٠ هـ /٨٠٥م) ، فغزا جزيرة قبرص كما غزا جزيرة أقريطش[٤].

(١) سالم والعبادي : البحرية الإسلامية ، ص٢٥.
(٢) محمد ضيف الله بطاينة : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، جـ١ ص١٢٥.
(٣) سيدة كاشف : فجر الإسلام ، ص٩٢.
(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ٦ ص١٥٦ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٦٨.

وأمر المتوكل على الله العباسي (٢٣٢-٢٤٧هـ/٨٤٦-٨٦١م) بترتيب المراكب في جميع السواحل وأن تشحن بالمقاتلة[١] ، وأثناء ولاية عنبسة بن اسحق (٢٣٨-٢٤٢هـ/٨٥٢-٨٥٦م) على مصر من قبل المتوكل كان الاهتمام بأمر الأسطول وأنشأت الشواني[٢] برسم الأسطول ، وجعلت الأرزاق لغزاة البحر كما هي لغزاة البر ، وانتدبت الأمراء له الرماة فاجتهد الناس بمصر في تسليم أولادهم للرماية وجميع أنواع المحاربة ، وانتخب له العارفون بمحاربة العدو ، وكان لخدام الأسطول حرمة ومكانة خاصة[٣].

وقام أحمد بن طولون نائب العباسيين في مصر ثم في الشام بتقوية القواعد والحصون الساحلية والاهتمام بإنشاء قوة بحرية يعتمد عليها في حماية سواحل مصر من جيش الموفق بالله أخي الخليفة المعتمد العباسي ، بجانب أنه كان يهدف إلى استخدام هذا الأسطول لصد غارات البيزنطيين على سواحل مصر والشام ، فاعتنى ابن طولون بدار الصناعة في جزيرة الروضة ، حيث أسند الإشراف على إحدى دور الصناعة إلى أبى شجاع كامل وابن أسلم الحاسب[٤] ، وأنتجت دار الصناعة بالروضة أنواعا كثيرة من السفن ، منها مائة مركب كبار ومائة مركب حربية سوى العلابيات والحمائم والعشاريات والصنادل وقوارب الخدمة[٥].

ورث خمارويه عن أبيه الاهتمام بالأسطول ، حيث زاد في عدد وعدة الأسطول[٦] ، وفى عهد خلفاء خمارويه قل الاهتمام بالأسطول فكان عدته لا تتجاوز عددا محدودا من السفن ، ولم يكن للقوة البحرية دورا في تاريخ الأسرة الطولونية ويدل على ذلك أن الخلافة

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، جـ١ ص١٩٣.
(٢) الشواني : من أهم قطع الأسطول وأكبر سفينة ، وأكثر استعمالا عمل المقاتلة للجهاد وكان قيامه فيها أبراج وقلاع للدفاع والهجوم ومفردها شونة.
(٣)سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ، ص٩٣.
(٤)البلوي : سيرة ابن طولون ، ص٣٣٦ .
(٥) البلوي : سيرة ابن طولون ، ص٧٨.
(٦) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص٥٨.

العباسية لم تستعن للقضاء على الدولة الطولونية إلا بقوة صغيرة من الأسطول العباسي المرابط بثغر طرسوس بقيادة أمير البحر دميانة البحري[١]

أما عن الأسطول في عصر الدولة الإخشيدية ، فقد أمر محمد بن طغج الإخشيدي بضم دار صناعة الجزيرة إلي دار خديجة بنت خاقان زوجة أحمد بن طولون على ساحل الفسطاط ، وأصبح يطلق عليها اسم الصناعة الكبرى ، وكان ذلك سنة ٣٢٥هـ/٩٣٦م[٢].

ولم تكن البحرية الإخشيدية علي قدر من القوة حيث أنها لم تستطع الاشتراك في مساعدة أهل أقريطش[٣] أو الدفاع عن مصر ضد الغزو الفاطمي.

وقد اهتم الفاطميون بالأسطول على نحو يتماشي مع الأوضاع السياسية حيث ترتب على انتقالهم إلي مصر ، أن أصبحت الدولة الفاطمية تنقسم إلي قسمين ، شرقي يضم الشام ومصر ، وغربي يضم بلاد المغرب وكانت أساطيلهم مرتبة بجميع بلادهم الساحلية كالإسكندرية[٤] ودمياط وغيرها ، وقد بلغ عدد مراكب الأسطول الفاطمي في خلافة المعز ما يزيد على ٦٠٠ قطعة بحرية متنوعة ، وأنشأ دار لصناعة السفن في المقس[٥]، وأنشئت المراكب البحرية بالقاهرة والإسكندرية ودمياط ، وصارت تنتقل إلي مدن الشام الساحلية مثل صور وعكا وعسقلان[٦].

ومن اهتمام الفاطميون بالأسطول إنشائهم ديوان الجهاد أو العمائر وخصص للأسطول ، وكان مقره دار صناعة الإنشاء بمصر[٧] ، وكان يختص هذا الديوان بإنشاء

(١) أبو المحاسن : النجوم ، جـ٣ ص١٠٩.
(٢) المقريزي : الخطط ، جـ٣ ص١٧ ، ابن دقماق : الانتصار ، جـ٤ ص١٢ .
(٣) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص٢٩٦ ، سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص٢٥٠.
(٤) القلقشندي : صبح ، جـ٣ ص٥١٩.
(٥) أطلق المقس على القرية القديمة التي عرفت عند الفتح الإسلامي باسم أم دنين ، وهي محلة ظاهر القاهرة على شاطئ النيل ومكانها اليوم محطة باب الحديد وشارع كلوت بك إلى حديقة الأزبكية ، وظلت المقس ثغرا هاما للقاهرة – كما ظلت دار صناعة حتى بداية العصر الأيوبي ، المقريزي : الخطط ، جـ٢ ص١٨٥ ، ياقوت الحموي : معجم البلدان ، جـ٣ ص١٢٢ ، سعاد ماهر: البحرية الإسلامية ص٣١٦.
(٦) محمد بطاينه : تاريخ الحضارة ، ص١٢٧.
(٧) القلقشندي : صبح ، جـ٣ ص٤٩٢.

مراكب للأسطول ، وحمل الغلال السلطانية والأحطاب وغيرها والنفقة على رؤساء المراكب ورجالها[١].

وقد تجدد هذا الديوان في وزارة رضوان بن ولخشى سنة (٥٣١ هـ /١١٣٦ م)[٢] ، وكان بمصر خلال العصر الفاطمي أربعة دور صناعة منها دار للصناعة في الإسكندرية[٣] التي كانت مقامة بها منذ الفتح الإسلامي ، وقد أنتجت هذه الدار عددا كبيرا من السفن لحساب معاوية بن أبي سفيان ، والثانية دار الصناعة بدمياط التي كانت تصنع فيها وفي دار صناعتي مصر والإسكندرية الشواني الحربية والشلنديات والمسطحات خلال العصر الفاطمي[٤] ، والثالثة دار صناعة الروضة وهي أول دار للصناعة أسست بفسطاط مصر ، حيث أقيمت كما ذكرنا سنة ٥٤هـ/٦٧٣م[٥] ، أما الدار الرابعة لصناعة السفن خلال العصر الفاطمي فهي صناعة مصر التي أقامها محمد بن طغج الإخشيدي في دار خديجة بنت الفتح بن خاقان سنة ٣٢٥هـ/٩٣٦م[٦] ، واتسعت دار صناعة مصر على يد المأمون البطائحي إذ أضاف إليها الدار المعروفة بدار الزبيب وزيدت بدهليز ممتد وكان يحرم على أحد من الناس الدخول من باب هذه الصناعة راكبا باستثناء الخليفة والوزير يوم فتح الخليج عند الاحتفال بوفاء النيل[٧].

وقد جدد العزيز بالله الفاطمي دار صناعة المقس بالبناء ، وقامت هذه الدار بإنتاج أسطول ضخم كان يعده الخليفة في سنة ٣٨٦هـ/٩٩٦م ليرسله إلي طرابلس الشام بقصد عرقلة البيزنطيين ومنعهم من التوغل في بلاد الشام ، وتعرضت دار المقس للحريق وأتلفت عدد كبير من السفن على يد عدد من الروم الذين قبض عليهم وقتل منهم البعض[٨].

(١) سالم والعبادي : البحرية الإسلامية ، ص٨٧ .
(٢) المقريزي : الخطط ، ص١٣٨.
(٣) سالم : تاريخ الإسكندرية ، ص١٠٩ ، ٤٩٤.
(٤) ابن مماتي : قوانين ، جـ١ ص٣٤٠.
(٥) السيوطي : حسن المحاضرة ، جـ٤ ص٢٢٢ ، المقريزي : الخطط ، جـ٢ ص١٩٤.
(٦) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص٩٠.
(٧) أبو المحاسن : النجوم ، جـ٣ ص٢٥٢
(٨) أبو المحاسن : النجوم ، جـ٤ ص١٥١ ، سالم والعبادى: تاريخ البحرية ، ص٩٢.

أما عن رجال الأسطول فكان معظم الملاحين في أول الأمر من أهالي البلاد المفتوحة، وإن كان المقاتلة من العرب ، ولما أسلم أهالي البلاد أصبحت الخدمة في الأسطول مهمة ، وكانت قائمة في غالب الأحيان على المتطوعة ، وذلك لأن الخليفة عثمان بن عفان ﷺ عندما أمر بإنشاء الأسطول قرر ذلك بقوله "فمن اختار الغزو طائعا فأحمله"[١] ، وحتى في القرن الرابع الهجري خلال عصر الدولة الفاطمية لم تكن الدولة تجبر أحدا على العمل في الأسطول ، ومن يعملون فيه يسمون "المجاهدين في سبيل الله والغزاة في أعداء الله" ، وكانت الخدمة في أسطول الفاطميين غاية في التنظيم ، فقد كان عدد قوات الأسطول المدرجين في ديوان الجهاد يزيد على خمسة آلاف ، وعلى رأسهم عشرة من أعيان القواد البحريين يرأسهم جميعا رئيس عرف باسم "رئيس الأسطول" ، وكان يغلب على من يقود الأسطول اسم "أمير البحر"[٢].

ومن هؤلاء الذين تولوا قيادة الأسطول في مصر الإسلامية عبد الله بن سعد بن أبي سرح سنة (٣٤هـ /٦٥٤ م) ، وعقبة بن عامر الجهني سنة (٤٧هـ / ٦٦٧م) ، وشريح بن ميمون من قبيلة مهرة كان من قادة الأسطول المصري سنة (٩٥ هـ /٧١٦م) في ولاية قرة بن شريك (٩٠هـ -٩٦هـ / ٧٠٨ - ٧١٤ م)[٣] وأيضا المثنى بن زياد الخثعمى قائد أسطول الإسكندرية سنة (١٣٦ هـ/٧٥٣م) أثناء ولاية أبو عون عبد الملك بن يزيد الخرساني في المرة الثانية من قبل الخليفة أبو العباس السفاح[٤] ، وكان أبو السرور عسامة بن الوزير الشيباني قائد الأسطول أثناء ولاية عبيد الله بن السري بن الحكم على مصر (٢٠٦ - ٢١١هـ/ ٨٢١ - ٨٢٦ م)[٥]، وأيضا على بن الجوروي الذي أسندت إليه قيادة الأسطول

(١) عبد المنعم ماجد : الحضارة ، ص٧٩
(٢) عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص٨٠
(٣) ابن عبد الحكم: فتوح مصر ، ص١١٨ ، خورشيد: القبائل العربية ، ص٢٣٠.
(٤) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص٤٥ ، ٤٦.
(٥) الكندي : ولاة مصر ، ص٢٠٤ ، رضوان الجنانى : القبائل ، ص٩٩.

العباسي من قبل عبد الله بن طاهر الذي أرسله الخليفة المأمون للقضاء على الثورة بها سنة ٢١٠هـ/٨٢٥م[١].

وخلال عهد أحمد بن طولون كان قائد الأسطول أبو شجاع بن أسلم الحاسب الذي أسندت إليه رئاسة دار الصناعة[٢] ، وفي عهد المعز لدين الله الفاطمي قاد الأسطول المصري بشارة النوبي[٣] ، وخلال حكم المستنصر كان قائد الأسطول المصري شرف المعالي بن الأفضل ، ثم قدم على الأسطول رجل يقال له القاضي بن قادوس ، وذلك سنة ٤٩٦ هـ / ١١٠٢ م[٤] ، ومن قادة الأسطول تاج العجم الذي عينه الأفضل على قيادة الأسطول المتجه لنجدة طرابلس سنة ٥٠٠هـ / ١١٠٦ م[٥] ، وخلال عهد الآمر (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ/١١٠١ - ١١٢٩ م) عين حسام الملك البرني مقدما على الأساطيل ، وخلع عليه وأمره بأن ينزل دار الصناعتين بمصر والجزيرة[٦].

أما عن أسلحة الأسطول فنجد أن الأسطول كان يستخدم في حروبه في البحر الأسلحة التي كان يستخدمها الجيش في حروبه في البر ، وقد استخدم الأسطول في حروبه القسى والرماح والسيوف والترس[٧] والكلاليب . وهي نوع من الخطاطيف الحديدية كان يستخدمها البحريون للرمي على مراكب العدو لجذبها وشدها والعبور إليها عن طريق ألواح خشبية أو سلالم من الحبال لمقاتلة ملاحيها[٨] والأقواس والنشاب ، والفئوس . وهي سلاح له رأس نصف مستدير مبطط حاد النصل ، ومقبضه خشبي مستدير وأحيانا يتخذ من الحديد وتسمي الفأس بلطة أو طبر[٩].

(١) الكندي : ولاة مصر ، ص٢٠٠ ، رضوان الجناني : القبائل ، ص٩٩.
(٢) ابن سعيد: المغرب ، جـ١ ص٩٥.
(٣) المقريزى:اتعاظ الحنفا ، ص١٣١.
(٤) سالم والعبادى: تاريخ البحرية ، ص١٠٩.
(٥) المقريزى: اتعاظ الحنفا ، ص١١٥.
(٦) المقريزي : الخطط ، جـ٢ ص٣٧٦.
(٧) القلقشندى: صبح ، جـ٣ ص٥٠٨.
(٨) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص١٤١.
(٩) عبد الرحمن زكي : السلاح في الإسلام ، القاهرة ١٩٥١ ، ص٣٩ .

وكذلك اللتوت والدبابيس والمستوفيات . وهي عمد من الحديد مربعة الشكل طويلة يبلغ طول العمود منها ذراعين وله مقبض مستدير ، وهذه الأسلحة تستخدم في تهشيم الخوذات المعدنية[١] ، ومن أسلحة القتال البحري التوابيت . وهي عبارة عن صناديق مفتوحة من أعلاها تنصب بأعلى الصواري -يصعد إليها البحريون ومعهم قطع حجرية يضعونها في مخلاة تعلق إلي جانب التابوت ويرمون بها الأعداء ، ثم يختبئون في التوابيت، وقد يحملون معهم قوارير من النفط[٢].

أما النفط البحري فهو من الأسلحة الخاصة بإحراق المراكب ، ويجهز من قطران وكبريت ومواد أخري شديدة الالتهاب ، وكان يسير على الماء دون أن ينطفأ وكان يستعمل منذ العصر الأموي ، ولا ينطفئ إلا بالرمال والخل ، وكانت هناك وسائل لتفادي حريق هذه النار حيث كان الرجال يدهنون أجسامهم بدهن البلسان[٣].

وكانت المواد الخام متوفرة لصناعة الأسطول ، فالأخشاب التي كان يصنع منها ألواح السفن والصواري والمجاديف كانت متوفرة بمصر ، ويستورد أنواع منها من جبال لبنان مثل الصنوبر والأرز والبلوط والعرعر[٤] ، وكانت أشجار السنط والجميز والأثل واللبخ التي تصنع منها المجاديف متوفرة بمصر في البهنساوية وسفط والأشمونيين والأسيوطية والأخميمية والقوصية[٥] ، هذا بجانب المواد الأخرى التي كانت تدخل في صناعة السفن مثل الحديد من مصر والشام واليمن لعمل المسامير والمراسي والخطاطيف والفئوس ، وأيضا القطران الوارد من ليبيا[٦] ونبات الدقس الذي كانت تصنع منه حبال السفن[٧].

(١) عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص٨٠
(٢) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص١٤٢
(٣) عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة ، ص٨٠ ، ٨١ ، سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص١٤٢.
(٤) سعاد ماهر : البحرية في مصر ، ص١٧٠.
(٥) المقريزي : الخطط ، جـ٢ ص١٨٥.
(٦) الإدريسي : نزهة المشتاق ، ص١٣٦.
(٧) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص٢٤.

هذا وقد أنتجت دور الصناعة العديد من أنواع السفن المختلفة كان لكل منها مهام خاصة في القتال ، وكذلك أنواع خاصة بنقل التجارة منها : الشواني ، والحراريق ، والبطس، والأغربة ، والمسطحات ، والطرائد ، والشلنديات والقراقير ، والحمالات ، والفلايك، والزوارق ، والقوارب وغيرها من المراكب الخاصة بالأنهار[1].

النظام المالي في مصر الإسلامية:

لم ينظر الإسلام إلي المال على أنه غاية بل على أنه وسيلة تمكن المسلم والمجتمع الإسلامي بصفة عامة من أن يمارس وظائفه في الحياة بالصورة التي يسرها الله له ، وقد أقام الإسلام نظامه المالي على قاعدة هامة هي عدم الاستغلال مهما بدا من وراء ذلك أحيانا من اختفاء بعض المصالح المادية العاجلة ، كما أدار الإسلام نظامه المالي حول غاية أساسية هي تحقيق التكامل بين أفراد المجتمع الإسلامي .

والموارد الأساسية لبيت المال في مصر هي :

الزكاة، والجزية، والخراج، والمكوس، رسوم الصناعة والتجارة، وموارد أخري لبيت المال.

وكانت سياسة الخلفاء بوجه عام ترمي إلي الاستفادة من موارد مصر ، ولذا عني ولاة مصر بتنمية موارد بيت المال وتنظيم مصارفه.

وقد اختلف بعض الخلفاء بعضهم عن البعض الآخر من حيث درجة الاستغلال ، فكان عصر الخلفاء الراشدين وبعض الخلفاء الأمويين عهد عدل وتسامح فلم يشتط ولاة مصر في جمع الإيرادات إلا في أواخر العصر الأموي فعلى سبيل المثال الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك (٩٦-٩٩هـ/٧١٤-٧١٧م) الذي أمر متولي خراج مصر أسامة بن زيد التنوخي قائلا له : "أحلب الدر حتى ينقطع وأحلب الدم حتى ينصرم"[2] ، ولنبدأ بتفصيل عن كل مورد من موارد بيت المال.

(١) ابن مماتي : قوانين ، ص٣٤٠ ، عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية ص٧٨،٧٧ ، سالم والعبادي : تاريخ البحرية ص١٣٩،١٣٢ ، محمد ضيف الله : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، جـ١ ص١٣٠،١٢٩.

(٢) أبو المحاسن: النجوم ، جـ١ ص٢٣١.

١ - الزكاة :

نبرز هنا أهمية الزكاة ومكانتها في إطار النظام المالي في الدولة ، والأصل اللغوي لهذه الكلمة هو الفعل "زكا" الذي يعني "طهر" أو "نما" .

قال تعالى : ﴿ ... وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ... ﴾(١) .

والزكاة في الاصطلاح هي مقدار معين من المال - نقدا كان أم عينا - يدفعه المسلم بفئات معينة بشروط خاصة ، وقد ثبت شرعيتها بنص القرآن الكريم في عدة آيات منها قوله تعالى:

﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ... ﴾(٢) .

وأيضاً قوله تعالى :

﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ ﴾(٣) .

وغير ذلك من الآيات ، ولا زكاة في مال حتى يبلغ نصابا ويحول عليه الحول ، وفرضت الزكاة على الذهب والفضة ، زكاة النقد ، زكاة عروض التجارة ، زكاة الزروع والثمار ، زكاة السوائم . الإبل والبقر والغنم إذا كانت سائمة أي ترعي الكلأ في المراعي .

ومصارف الزكاة حددتها الآية الكريمة في قوله تعالى:

﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٦٠ ﴾(٤) .

---

(١) سورة البقرة : من الآية ١٢٩ .
(٢) سورة البقرة : من الآية ١١٠ .
(٣) سورة المؤمنون : الآيات ١ : ٤ .
(٤) سورة التوبة : الآية ٦٠ .

فهذه مصارف ثمانية للزكاة وقام عليها النظام المالي لتحقيق العدل والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

٢-الجزية [١]:

ثبتت الجزية بنص القرآن الكريم في قوله تعالي:

﴿ قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ ﴾[٢]

وقال أبو حنيفة: "لا يترك ذمي في دار الإسلام بغير خراج رأسه"[٣].

وكانت الجزية من أهم الضرائب في مصر، حيث فرضت على أهلها بعد معاهدة بابليون الأولي وذلك في النص الآتي: (فاجتمعوا على عهد بينهم واصطلحوا على أن يفرض على جميع من بمصر أعلاها وأسفلها من القبط دينارين عن كل نفس شريفهم ووضيعهم ومن بلغ الحلم منهم ليس على الشيخ الفاني ولا على الصغير الذي لم يبلغ الحلم ولا على النساء شئ ...)[٤].

وكانت الجزية في مصر تدفع نقدا بالدنانير وكسور الدنانير، وكان المصريون يعرفون تلك الضريبة باسم دمزيا[٥] ، وكانت تتناسب مع ثروة الشخص فشخص يدفع ديناران وآخر يدفع دينار ونصفا ، وثالث يدفع ثلثي دينار... وهكذا ، ويؤكد ذلك كتاب قرة بن شريك والي مصر(٩٠هـ/ ٧٠٨م) إلي صاحب كورة أشقوه نجده يأمره بأن يرسل كشفا بالأماكن المختلفة لمعرفة عدد الرجال في كل مكان والجزية الواجب عليهم أداؤها ، وما

(١) الجزية: في اللغة مشتقة من الفعل (جزى) الذي يعني كافأ أو قضي ، ومنه قوله تعالى :(...تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ...)(البقرة: من الآية ٤٨)، والجزية بالكسر خراج الأرض وما يأخذ من الذمي وهي قطعة من الجزاء كأنها جَزَت عن قتله ، الفيروز ابادي : القاموس المحيط ، جـ٤ ، لسان العرب ، جـ ١٨.

(٢) التوبة: آية٢٩.

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص١٣٢.

(٤) يوحنا النقيوسي : تاريخ مصر ص٢١٢،٢١١ ، سيدة كاشف : فجر الإسلام ، ص١٢.

(٥) سيدة كاشف :مصر في فجر الإسلام ، ص٤١.

يملكه كل رجل من الأراضي وما يقوم به من الأعمال ، ويطلب من صاحب الكورة ألا يوجد أي مجال للشكوى أو الاستياء منه[١].

وهذا المبلغ الضئيل الذي يدفعه القادرون من أهل الذمة وهو الجزية مقابل الكف عنهم وحمايتهم ، أي أنها بمثابة ضريبة دفاع وحماية المتلكات ، ولما كانت الجزية مرتبطة بالوضع الديني لدافعها - أى بصفته ذميا - فإنها تسقط بالإسلام ، وقد اهتم الخلفاء بجمع الجزية ، حتى أن سليمان بن عبد الملك (٩٦ - ٩٩ هـ) كتب إلي متولي خراج مصر أسامة بن زيد التنوخي بالتشدد في جمع الجزية[٢] ، وقيل أيضا أن الخليفة عمر بن عبد العزيز أمر حيان بن سريح عامل الخراج على مصر بأن يجعل جزية موتى الأقباط على أحيائهم[٣] ، ولما تناقصت الجزية أواخر العصر الأموي أشار والي مصر أيوب بن شرحبيل على الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ) استمرار تحصيل الجزية على من أسلم من أهل الذمة ، فأرسل إليه الخليفة يعنفه ويقول له: "قبح الله رأيك فإن الله إنما بعث محمد ﷺ هاديا ولم يبعثه جابيا"[٤].

وقد كان تحول كثير من أهالي البلاد المفتوحة إلي الإسلام سببا في أن الجزية لم تعد مصدرا عاما للدخل ، بحيث أصبحت تعرف بـ "الجوالي" وهي مأخوذة من جالية ، وهذا يدل على أن دافعي الجزية قد قل عددهم[٥].

ولما تضخمت شئون الخلافة وكثرت مطالبها وضعفت إيراداتها بإسلام الكثير من أهالي البلاد ، ظهرت ضرائب جديدة تفرض على الإنتاج منها:

(١) أبو المحاسن : النجوم جـ١ ص٣٣١.
(٢) أبو المحاسن : النجوم جـ١ ص٧١.
(٣) هويدا رمضان : المجتمع المصري ، ص١٣٢
(٤) المقريزي : الخطط جـ١ ص٧٨ ، ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية ص٢٣١.
(٥) عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص٤٠.

٣-ضريبة الخراج:

نتيجة كثرة الفتوحات في المشرق الإسلامي بالاستيلاء على أقاليم الإمبراطورية الفارسية ، وفي المغرب بفتح مصر، ظهرت مشكلة كبري وهي مصير هذه الأراضي الشاسعة التي خضعت للمسلمين ، وأيضا مصير أهلها المقيمين عليها ، ولحل هذه المشكلة نشأ نظام الخراج في عهد الخليفة عمر رضي الله عنه.

والخراج هو الضريبة المفروضة على الأراضي المفتوحة سواء أن كانت فتحت صلحا أو عنوة .

وهناك فرق بين الخراج وبين الجزية يتمثل فيما يلي :

- أن الجزية نص ، وأن الخراج اجتهاد .
- أن أقل الجزية مقدر بالشرع وأكثرها مقدر بالاجتهاد ، والخراج أقله وأكثره مقدر بالاجتهاد .
- أن الجزية تؤخذ مع بقاء الذمي على ديانته ، وتسقط بدخوله الإسلام ، أما الخراج فيؤخذ في كلتا الحالتين[١].

وكان هناك ديوان للخراج ، كان يتولي تنظيم الخراج وجبايته والنظر في مشكلاته ، وفيه بيان بحالة الأراضي التي فتحت عنوة أو صلحا وما استقر عليه حالها من عشر وخراج، وهو أحد أهم دواوين الدولة والفرق بين الأراضي التي فتحت صلحا والتي فتحت عنوة من حيث الخراج، نجد أن الأراضي التي فتحت صلحا بدون قتال وبمقتضى عهد يتفق مع أهلها على مقدار الجزية والخراج دون أن يمس الفاتحون الأراضي أو يأخذونها عنوة.

أما الأراضي التي تفتح عنوة فتكون في حكم الغنيمة وتقسم بين الفاتحين طبقا للآية الكريمة .﴿ ۞ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ... ﴾[٢].

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص١٣٦
(٢) سورة الأنفال : من الآية ٤١ .

وكان الخراج في مصر يجبى نقدا وعينا ، وتعرف الضريبة العينية باسم ضريبة الطعام ، وكان القمح أهم ما يجبى من ضريبة الطعام ، وكانت هذه الضريبة تشمل أحيانا غير الغلال مثل الزيت والعسل[١].

وكانت قيمة الخراج في مصر تجبى على أساس مساحة الأراضي التي يمتلكها الشخص ، وكان يراعى في ذلك حالة فيضان النيل في كل عام ، لارتباطه بالزراعة ، وقد وضح ذلك في نص الصلح الذي أعطاه عمرو بن العاص لأهل مصر فكان يراعى في تقدير الخراج كمية المحصول التي تنتجها الأرض ، وكذلك نوع المحصول وطريقة ري الأرض ، بجانب قربها من الأسواق[٢].

وكانت مصر ترسل الخراج إلى عاصمة الخلافة في المدينة عقب الفتح الإسلامي مباشرة ، ويتضح ذلك من الكتاب الذي أرسله الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ إلى عمرو بن العاص سنة ٢١هـ/٦٤١م يخبره بما فيه أهل المدينة من الشدة ويأمره بأن يرسل إليها ما يجمع من الطعام في الخراج فكان يحمل إليها ومعه الزيت[٣] ، ويذكر أن عمرا ﷺ جباها أثنى عشر ألف ألف دينارا ، وجباها عبد الله بن سعد بن أبي سرح أربعة عشر ألف ألف دينارا في عهد الخليفة عثمان ﷺ[٤] ، وفي سنة ٣٠هـ/٦٥٠م بلغ خراج مصر ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٥].

وانقطع الخراج أثناء الفتنة فى عهد عثمان بن عفان ﷺ ، ثم أرسل إلى عاصمة الخلافة الأموية في عهد معاوية ، وبلغت قيمة الخراج في عهده ٦٠٠,٠٠٠ دينار[٦] ، وظل الخراج يحمل إلى دمشق في عهد يزيد وعهد الخلفاء الأمويين ، وفى عهد هشام بن عبد الملك

(١) سيدة كاشف : عصر الولاة ص٤٢.
(٢) الماوردى: الأحكام السلطانية ، ص١٤٢.
(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص١٠٢ ، البلاذري : فتوح البلدان ، ص٢٢٣
(٤) المقريزي : الخطط ، جـ١ ، ص٩٨
(٥) ضياء الريس : الخراج والنظم المالية ، ص١٥٧
(٦) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص١٠٢.

(١٠٥- ١٢٥هـ) مسحت الأراضي الزراعية في مصر على يد عامل الخراج عبد الله بن الحبحاب فكانت مساحتها ٣٠,٠٠٠ فدان ، وكانت قيمة الخراج أربعة ملايين دينار[١].

وفى خلافة المأمون (١٩٨-٢١٨هـ) بلغت قيمة الخراج في مصر ٤,٢٥٧,٠٠ دينار، ويذكر أبو المحاسن "أن أحمد بن المدبر عامل خراج مصر (٢٤٧-٢٥٥هـ/٨٦١-٨٦٨م) الذى تولى خراج مصر بعد سليمان بن وهب سنة (٢٤٧هـ/٨٦١م) ضاعف الخراج ، وبلغ الخراج فى عهده ٨٠٠,٠٠٠دينار"[٢].

وعن خراج مصر في عهد الإخشيد فقد ذكر ابن سعيد والمقريزى: "أن خراج مصر بلغ فى أيام الإخشيد ألفى ألف دينار فضلا عن إيراد ضياعه الخاصة"[٣] ، ويذكر أبو صالح الأرمنى: "أن خراج مصر فى سنة من حكم كافور قد بلغ ثلاثة ملايين ومائتى وسبعين ألفا من الدنانير"[٤].

أما خلال العصر الفاطمي فكان مقدار الخراج حين قدم جوهر الصقلي لمصر سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م ٢,٢٠٠,٠٠٠ دينار (مليوني ومائتي ألف دينار، وفى رواية أخرى جباه ٣,٤٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار) ، والتقدير الأول هو الأصوب لأن مصر كانت في حالة اضطرابات وقحط ووباء أواخر عصر الدولة الإخشيدية[٥].

وفى سنة ٣٥٩ هـ/٩٦٩م بلغت قيمة الخراج ٣,٤٠٠,٠٠٠ دينار لأن جوهر الصقلي رفع قيمة الضريبة على الفدان من ثلاثة دنانير ونصف إلى سبعة دنانير[٦] ، وفى سنة ٣٦٠هـ/٩٧٠م كان خراج مصر ٣,٢٠٠,٠٠٠ دينار، وفى سنة ٣٦٢ هـ/٩٧٢م ، بلغت قيمة الخراج أربعة مليون دينار، وفى سنة ٤٦٢ هـ /١٠٦٩م بلغت قيمة الخراج ٦٠٠,٠٠٠ دينار

(١) سيدة كاشف: عصر الإخشيديين، ص٢٦٤ ، المقريزى : الخطط جـ١ص٩٩
(٢) أبو المحاسن: النجوم، جـ١ ص٤٧.
(٣) ابن سعيد: المغرب، ص٣٦ ،المقريزى: الخطط ، جـ١ ص٩٩ ، سيدة كاشف: عصر الإخشيديين ص١٠٥، ٣٤١.
(٤) أبو صالح الأرمنى: تاريخ الكنائس، ص٣٠.
(٥) ابن ظهيرة : الفضائل ، ص ١٢٦ ، أمينة الشوربجى:رؤية الرحالة ، ص٧٥.
(٦) البراوى: حالة مصر ، ص٣٣٣ ، ابراهيم رزق أيوب : التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٦٤

وهذا رقم صغير إذا ما قورن بالمبالغ السابقة ، وذلك نظرا لحدوث أزمة اقتصادية كبرى[١] ، وخلال عهد اليازوري بلغ الخراج ٢ مليون دينار[٢].

وفى سنة ٤٨٧ هـ/١٠٩٤م بلغت قيمة الخراج ٣,١٠٠,٠٠٠ دينار ،وذلك في وزارة بدر الجمالي الذي استطاع أن ينشر الأمن ويتغلب على الشدة العظمى التي ألمت بالبلاد خلال عهد المستنصر بالله[٣] ، وفي عهد المستعلي بالله ووزيره الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالي بلغ الخراج خمسة ملايين دينار ، وكان متحصل الأهراء ـ مخازن الغلال ـ مليون أردب ، وتقاصرت جباية الخراج بعد ذلك إلى أن جباها القاضي الموفق أبو الكرم بن معصوم العاصمي التنيسي مليون ومائتي الف دينار ، وذلك بع مقتل الأفضل[٤].

وبعد سنة ٥٤٠ هـ انخفضت قيمة الخراج حيث وصلت في سنة ٥٤٤هـ ١,٠٠٠,٠٠٠ (مليون دينار) ، وذلك نتيجة الاضطرابات والفتن التي عمت البلاد أواخر العصر الفاطمي[٥].

وبصفة عامة كانت قيمة الخراج في الدولة الفاطمية عالية ويدل على ذلك وفرة الأموال التي ساعدت الخلفاء على إنشاء العديد من المنشآت المعمارية ، وكذلك مصروفات الجيش والأسطول بجانب ما كانوا يدفعونه من مرتبات لكبار رجال الدولة ، ويدل على ذلك حياة الترف التي ظهرت في احتفالاتهم الدينية والقومية.

وكانت جباية الخراج تتم على أقساط حسب المحاصيل وموعد نضجها وتبدأ منذ الشهر الرابع من السنة الشمسية أي شهر كيهك فيستخرج العمال ثلث الخراج[٦] وهو القسط الأول ، وقد ذكر المقريزى: "أنهم كانوا في شهر برمهات يطالبون الناس بالربع الثاني والثمن من الخراج وكان في هذا الشهر ينضج الفول والعدس والكتان وفى برمودة

(١) البراوى: حالة مصر ، ص٣٣٤، ٣٣٧.
(٢) ابن ميسر : أخبار مصر ، ص ٥٩ ، يمنى رضوان : الأسرة الجمالية
(٣) ابن ميسر: أخبار مصر ، ص٥٩.
(٤) ابن ميسر: أخبار مصر، ص٥٩، أمينة الشوربجي:رؤية الرحالة،ص٧٨ ، راشد البراوي : حالة مصر ، ص٢٣٧
(٥) ابراهيم رزق أيوب : التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٦٤
(٦) المقريزي : الخطط ، جـ١ ، ص٨٦

كانوا يطالبونه بدفع النصف الباقي من الخراج وفى أبيب ثلاثة أرباع الخراج ، وفى مسرة أي الشهر الأخير من السنة الشمسية ينهى الفلاحون خراج أراضى زراعتهم"[١].

وهذه الضريبة كانت تدفع مالا محددا كل سنة على الأراضي الزراعية وقيمة عينية غلال وحنطة وعسل وزيت وغيرها من منتجات القرية وكانت الأراضي تقدر بالجريب[٢] والقفيز والعشير والذراع والقبضة والقصبة ، وكان ما يدفع نقدا مقداره ديناران عن كل فدان وما يدفع عينا يختلف باختلاف المحصول ، فقد ذكر ابن مماتى أن الضريبة على كل من القمح والشعير والفول والحمص والجلبان والعدس عبارة عن ثلاثة أرادب ثم أصبحت إردب ونصف على الفدان الواحد[٣] ، ولما كان ثمن الإردب في المتوسط يبلغ ثلث دينار فإن الضريبة تعادل دينار واحد ، ولكي يتم جباية الخراج بسهولة وضع نظام المزيدة ونظام القبالات والضمان بحيث يثبت المزد على هؤلاء الضامنون والمتقبلين ويقومون هم بدورهم بدفع قيمة الخراج المفروضة على المساحة الزراعية التي في حوزتهم للدولة ثم يقومون هم بتحصيلها من الفلاحين[٤].

ضرائب الصناعة والتجارة :

كانت حكومة العرب في مصر منذ الفتح الإسلامي تفرض ضرائب على الصناع والأجراء وتقدر هذه الضريبة بقدر طاقتهم[٥] ، واتخذت هذه الضرائب أسماء مختلفة منها هلالي لأنها كانت تحصل على البضائع الموجودة في الأسواق على حسب الشهور الهلالية[٦].

---

(١) المقريزى: الخطط ، جـ١ ص٢٧ ، ابراهيم أيوب : التاريخ السياسي الفاطمي ، ص١٦٠

(٢) الجريب ١٠٠ قصبة ، والقفيز ١٠ قصبات ، والعشير قصبة ، والقصبة ستة أذرع بذراع اليد ، والذراع يساوى ست قبضات ، والقبضة أربع أصابع ، وقد غلب على القصبة اسم الحاكمية نسبة إلى الخليفة الحاكم وتبلغ طول القصبة ٣.٦٥سم

(٣) ابن مماتى: قوانين ، ص١٠١.

(٤) المقريزى: الخطط ، جـ١ ص١٣١.

(٥) البراوي : حالة مصر ، ص٣٤٥

(٦) المقريزى: الخطط ، جـ١ ص١٦٦.

وكان يطلق عليها اسم المكوس[١] ، وهو اسم ظهر بدل الهلالي خلال العصر الفاطمي، وهى في معناها ضريبة تفرض على التجار من حيث الصادر والوارد وتفرض على كل شيء فيذكر المقريزى: "أن ضريبة المكس كانت تفرض على كل شيء وأن الهواء وحده أخلى سبيله"[٢] ، فمثلا كان هناك:

١. رسوم تفرض على البائعين مقابل استخدام الأماكن المخصصة للبيع والشراء.
٢. ضريبة تفرض على المتاجر والمصانع والمخازن ، وكانت تفرض ضرائب على آلات النسيج نفسها.
٣. رسوم على السفن في النيل.
٤. حراسة الغلال.
٥. ضريبة على المسالخ والمذابح ، وكذلك الأماكن المعدة لحفظ الحيوانات قبل الذبح.
٦. المعديات التي كانت موجودة في النيل.
٧. استعمال الميزان المسمى بالقباني[٣].

وكانت هناك قيمة محددة لهذه الضرائب ، وكانت تفرض على التجارة الداخلية، وكان مقر إدارة هذه الضرائب في منطقة المقس وهى قرية أم دنين بالقرب من الفسطاط ، وسميت بذلك لأن صاحب المكس كان مقرء بها وقلب فقيل المقس ، وكانت هذه الضرائب تفرض مرة واحدة في السنة ، وكان التجار يأخذون كتابا يدل على دفعهم هذه الضريبة[٤].

وكان ربيعة بن شرحبيل بن حسنة واليا لعمرو بن العاص على المكس فى مصر[٥] ، ورزيق بن حيان كان على المكس زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز[٦]

---

(١) المكوس: مفردها مكس - (كلمة مكس أصلها في اللغة الجباية ، يقال مكسه يمكسه مكساً ، والمكس دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية ، والماكس هو العشار ، وهو صاحب المكس ، المقريزى: الخطط ، جـ٢ ص١٢١، سيدة كاشف: فجر الإسلام ص٥٥

(٢) أمينة الشوربجى ، ص٨٤.

(٣) المقريزى: الخطط ، جـ٢ ، ص١٢١ ، سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص٥٥

(٤) المقريزى: الخطط ، جـ٢ ص١٢١

(٥) المقريزى: الخطط ، جـ٢ ، ص١٢١

(٦) سيدة كاشف: فجر الإسلام ، ص٥٦.

المواريث الحشرية:

كان من أهم موارد بيت المال ما عُرف بالمواريث الحشرية، وهى مال من يموت وليس له وارث شرعى، أو الباقي من مال من يموت بعد توزيع التركة، وكانت هذه الأموال تؤول إلى بيت المال، فإذا كانت تلك الأموال في صورة عقارات أو أراضى زراعية تقوم الحكومة باستثمارها عن طريق التأجير[١].

وقد اتخذ الفاطميون للمواريث ديوانا عُرف بديوان المواريث الحشرية لا يتولاه إلا شاهد عدل يساعده جماعة من الكتَّاب يقومون بمتابعة تلك الأموال، وكان هناك كاتب خاص لتدوين أسماء من يموتون بمصر والقاهرة كل يوم وتفصيله من رجال ونساء وصغار، وتفصيل ديانته، وتُكتب منه نسخ للديوان، وكانت التقارير تستمر طوال اليوم ولا تحسم إلا عند صلاة العصر[٢]، ومن يموت بعض العصر يضاف اسمه على لوائح اليوم التالي.

وبطبيعة الحال كانت الأموال تكثر في هذا الديوان في فترات انتشار الأوبئة بسبب كثرة الموتى وانتقال أموالهم وثرواتهم إلى بيت المال[٣].

ويعد عصر الوزير الأفضل بن بدر الجمالي من أزهى العصور بالنسبة للمحافظة على المواريث الحشرية، حيث أمر بحفظها لأربابها[٤].

المعادن:

كانت من الموارد المهمة التي تغذى خزانة الدولة، حيث كانت تفرض عليها رسوما مختلفة، ومن أهم تلك المعادن الشب، الذى كان يستخرج من صعيد مصر[٥]، وكذلك النطرون (كربونات الصوديوم) الذي كان يتم استخراجه من منطقة الطرانة بالبحيرة، وبمنطقة الفاقوسية[٦]، وهو على نوعين أخضر وأحمر، وقد كان أحمد بن محمد بن المدبر

(١) أمينة الشوربجى: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية، ص٩٠.
(٢) ابن مماتى: قوانين، ص٣٤٢، البراوى: حالة مصر، ٣٥
(٣) ابن ميسر: أخبار مصر، ص٥٩.
(٤) ابن ميسر: أخبار مصر، ص٦٤، ابن مماتى: قوانين، ص٣٤٢.
(٥) ابن مماتي: قوانين، ص٣٤٢
(٦) ابن مماتى: قوانين، ص٣٢٨، المقريزى: الخطط، جـ١ ص١١٠،١٠٩.

عامل خراج مصر هو أول من فرض المكوس على المعادن وحجر عليها وبعد ما كانت مباحة للتاجر[١] ، وقد اتبعت الدولة الفاطمية مبدأ التضمين بالنسبة لمحصول النطرون[٢].

المصادرات:

كانت المصادرات من الموارد المهمة لبيت المال ، حيث كانت الحكومة تصادر أموال المغضوب عليهم من رجال الدولة وكذلك المحكوم عليهم بالإعدام ، وتوضع هذه الأموال في بيت المال ، وكان هناك ديوان يشرف على أموال المصادرات عُرف بـ "ديوان المفرد" ، ويتصل هذا الديوان اتصالا مباشرا بديوان المواريث الحشرية.

وكانت المصادرات على عهد الرسول ﷺ ، وقد حذا الخلفاء الراشدون حذو الرسول ﷺ فكان سبب مصادراتهم لعمالهم هو حجب بعض الولاة لجزء من مال الخراج ، أو اشتغالهم بالتجارة وانصرافهم عن مصالح الرعية[٣].

وممن شاطرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أموالهم عمرو بن العاص والي مصر[٤] ، وهو أول من طبق قانون الكسب غير المشروع ، وفي عهد بني أمية كانت المصادرة إحدى وسائل الانتقام من الخصوم دون أن يتعرضوا لأذى.

أما المصادرات في الدولة العباسية فهي تظهر بوضوح في مصر خلال عصر الدولة الطولونية ، حيث شهد عهد أحمد بن طولون الكثير من حالات المصادرة منها مصادرته للبطريرك ميخائيل أحد بطاركة الإسكندرية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار[٥] ، وكذلك صادر كاتبه ابن المفضل بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار بسبب تأخر مال المطبخ عنده ورفضه السداد[٦] ، وكذلك صادر ممتلكات أحمد بن إسماعيل بسبب سوء سيرته في الأملاك وظل في الحبس حتى

(١) المقريزي: الخطط ، جـ١ ص١٠٣
(٢) ابن مماتي : قوانين ، ص٣٣٥،٣٣٤
(٣) البيومي اسماعيل: مصادرة الأملاك ، جـ١ ص٣٤.
(٤) القلقشندي: صبح ،جـ٦ ص٣٨٧.
(٥) المقريزي: الخطط ، جـ٢ ص١٥٢ ، قاسم عبده: اليهود ، ص٨٩.
(٦) البيومي إسماعيل: مصادرة الأملاك ، جـ١ ص٣٤.

مات ، وألزم متولي الخراج بإعداد دفتر للمصادرين[1] ، وكان يهدف من ذلك ضبط جملة المال المتحصل من المصادرات وحسابه في موازنة الدولة.

وبعد انتهاء الدولة الطولونية ٢٩٢هـ/٩٠٤م أرسل المكتفى بالله واليا على مصر . محمد بن سليمان . لمصادرة أموال آل طولون[2] ، وحكم مصر الإخشيد وأسرته سنة ٣٢٣هـ/٩٣٤م ، وفى عهد محمد بن طغج الإخشيدى وجدت عدة مصادرات كان معظمها يأخذ صفة العقوبة نتيجة الاختلاس أو الاستبداد بأمور الدولة أو الثراء الفاحش ، وكان المنفذ للمصادرة في معظم الأحيان هو الوزير سواء بأمر الوالي أو من تلقاء نفسه ، ومن أمثلة هذه المصادرات الآتي:

في عهد محمد بن طغج صادر الكثير من رجال دولته بحجة سد متطلبات الجيش ومعاقبة المرتشين ، ومنها مصادرة أملاك الماذرائيين ، حيث صودر الوزير أبو بكر محمد الماذرائى وحده بمبلغ مليون دينار[3] ، وصودر جزء من أموال أحد التجار يدعى عثمان بن سليمان البزاز بلغت حوالى ١٠٠,٠٠٠ دينار[4] ، وصودر بارشكور أحد خدام الوالي بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دينار ، وأحد الحجاب ويدعى عمران بن فارس وأخذ غلمانه وسلاحهم وثيابهم[5] ، وغير ذلك من المصادرات التي شهدتها أواخر الدولة الإخشيدية.

أما خلال العصر الفاطمي فكانت هناك الكثير من حالات المصادرات التي تعرض فيها الرعايا للعسف والمصادرات ، والسبب في ذلك كثرة مصادرة الخلفاء للوزراء ، فقام الوزراء بجمع ما دفعوه من أموال ممن يليهم من العامة.

وقد امتلأت خزانة الدولة . ديوان المفرد . بالأموال المصادرة ، ففي عهد الخليفة المعز قام بمصادرة وسجن أحد أمراء الإخشيديين ويدعى تبر لأنه قاوم جوهر الصقلي وحاربه

(١) حسن محمود: الدولة الطولونية ، ص١.
(٢) السيوطى: حسن المحاضرة ، جـ٢ ص١٠.
(٣) ابن دقماق: الانتصار ، جـ٤ ص١٢٢، المقريزى: الخطط ، جـ٢ ص١٥٦.
(٤) ابن سعيد: المغرب ، ص ٨،١٦،١٧ ، على حسنى الخربوطلى:مصر العربية الإسلامية ، ص١٣٣.
(٥) مصطفى طه بدر: مصر الإسلامية ، ص٢٣٨.

أثناء دخوله مصر[١] ، كما أمر المعز يعقوب بن كلس بأن يستخرج من العامة المال الذي أنفقه على حملته في طريقها لمصر واستخرج يعقوب خلال أيام من الفسطاط وتنيس ودمياط والأشمونيين مبلغ ٣٩٠,٠٠٠ دينار معزى[٢].

أما العزيز بالله فقد قام سنة ٣٧٣هـ/٩٨٤م بمصادرة أملاك الوزير يعقوب بن كلس، وأخذ منه نصف مليون دينار، ولما توفى هذا الوزير صودرت تركته[٣] كما صودرت أموال الوزيران منشأ اليهودى وعيسى بن نسطورس المسيحي عندما أساء هذان الوزيران معاملة المسلمين ، وبلغت قيمة المصادرات من عيسى ٣٠٠,٠٠٠ دينار ومن منشأ مبلغ كبير[٤].

أما الحاكم بأمر الله فقد صادر أموال كثيرة من رجال دولته المشكوك في أمرهم والمغضوب عليهم ، ففي سنة ٣٨٩هـ/٩٩٨م قام بمصادرة أملاك المحتسب بن أبى نجدة بسبب سوء معاملته للعامة ، وفى سنة ٣٩٠هـ/٩٩٩م بعد قتل برجوان صادر الحاكم ممتلكاته[٥] ، ولم يكتفِ الحاكم بمصادرة أموال رجال الدولة بل امتدت مصادراته إلى الأملاك العقارية لوالدته وأخته وزوجته وعماته وخواصه من النساء[٦] ، وأنشأ ديوانا خاصا للمصادرات عرف بديوان المفرد.

أما في عهد الآمر فقد ازدادت المصادرات فعندما أحس الآمر بأحكام الله بالقوة تآمر على قتل وزيره الأفضل بن بدر الجمالي سنة ٥١٥هـ /١١٢١م ، وصادر أملاكه وأمواله من مراكب وبغال وخيل ورقيق وحلي وجواهر ، واستغرق نقلها من داره إلى بيت المال أربعين يوما ، وقدرت هذه الثروة بستة ملايين دينار[٧] وكذلك صادر للعامة سواء كانوا مسلمين أو أهل ذمة ، حيث صودرت أموال من القبط قدرت بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار ،

(١) المقريزى: الخطط ، جـ٢ ص٤١٣.
(٢) البيومى إسماعيل: مصادرة الأملاك ، جـ١ ص٤٥ ، إبراهيم أيوب : التاريخ السياسي الفاطمي ، ص١٧٨
(٣) العيني: السيف المهند ، ص١٥٤ ، المقريزي : اتعاظ الحنفا ، جـ١ ص٢٦٢
(٤) السيوطى: حسن المحاضرة ، جـ٢ ص١٣، قاسم عبده: أهل الذمة في مصر ، ص٥٢.
(٥) ابن سعيد الأنطاكى: تاريخه ، ص٢٠٦ ، المقريزى: الخطط ، جـ٢ ص٥.
(٦) أمينة الشوربجى: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص٩٢ ، إبراهيم أيوب : التاريخ السياسي الفاطمي ، ص١٧٩
(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا ، جـ٣ ، ص٦٦

وأيضا مجموعة من المسلمين صودرت أموالهم[١] ، وخلال عهد الخليفة الفائز صودرت أملاك الوزير عباس الصنهاجي بسبب اتهامه بقتل الخليفة الظافر بالله[٢].

دار العيار:

كانت دار العيار تمد خزانة الدولة بمبالغ طائلة لأنها المكان الوحيد الذي يشرف على مراقبة المكاييل والموازين ، وكانت هذه الدار تقوم بإصلاح الموازين والمكاييل ، ودمغ الصنج والموازين والمكاييل الجديدة وختمها بختم الدولة وكانت الحكومة تحصل على مبالغ طائلة مقابل ذلك[٣].

ضريبة الجسور:

وهى كانت ضريبة مقررة على عدة نواحي تحددها الحكومة من أجل المنفعة العامة والاهتمام بما في هذه النواحي من الجسور وإصلاحها وصيانتها ولذا كانت تشتمل على العلف والمؤن والحبوب والحشائش والألبان على كل قطيعة ، وقدرت بعشرة دنانير يقوم الفلاحون بتسديدها إلى بيت المال وكأنها جزء من الخراج[٤].

ضريبة الإنتاج الحيواني:

كانت الحكومة تحصل ضريبة على الماشية التي ترعى في أرض المراعى فضريبة الجاموس على كل رأس في السنة من ثلاثة إلى خمسة دنانير، أما الأبقار التي تربى من أجل الحصول على اللبن ، فيحصل على كل رأس ديناران ، والأغنام دينار في السنة[٥].

أما النحل فضريبته عن كل مائة خلية عشرة أرطال عسل بالمصري ، ومقدار ما يتحصل منه في السنة من خمسة قناطير عسل إلى ستة قناطير، وعشرون رطلا من الشمع[٦] ، وكانت هناك ضرائب على مصايد الأسماك منذ عهد عامل الخراج ابن المدبر

(١) البيومى إسماعيل: مصادرة الأملاك ، جـ١ ص٤٦.
(٢) أمينة الشوربجى: رؤية الرحالة ، ص ٩٨،٩٩.
(٣) أمينة الشوربجى: رؤية الرحالة ، ص٩٨،٩٩.
(٤) ابن مماتى: قوانين، ص١٦٠، المقريزى: الخطط، جـ١ ص١٠٢.
(٥) أمينه الشوربجي : رؤية الرحالة ، ص١٠٢
(٦) أمينه الشوربجي : رؤية الرحالة ، ص١٠٢ ، البراوي : حالة مصر ، ص٣٤٠

سنة ٢٤٧هـ ، وقد أبطلها ابن طولون إلا أن الدولة الفاطمية أعادتها وحصلت من ورائها على أموال طائلة[١]

العملة في مصر الإسلامية:

كانت دار الضرب بالإسكندرية من أهم دور الضرب في مصر قبل الفتح الإسلامي ، وذلك منذ أن أعاد الإمبراطور جستنيان الأول (٥٢٧-٥٦٥م) ضرب نقود مصرية في عاصمة البلاد المصرية.

وبعد الفتح الإسلامي ظلت دار الضرب بالإسكندرية تسك بها النقود ، وكانت العملة المتداولة في الدولة العربية الإسلامية هي الدراهم الفارسية وكانت من الفضة ، والدنانير البيزنطية من الذهب ، حيث أقر هذه العملة الرسول ﷺ، وكذلك أقرها الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه [٢]، وأول من ضرب النقود في الإسلام هو الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ١٨هـ ، وكانت على نقش النقود الكسروية ، وزُد فيها : الحمد لله محمد رسول الله ، وعلى جانبٍ منها اسم الخليفة عمر رضي الله عنه[٣].

وفى عهد معاوية بن أبى سفيان (٤١-٦٠هـ/٦٦١-٦٧٩م) بدأ الصناع يضربون سكة ذهبية من دراهم ودنانير على الطراز البيزنطي بدار الإسكندرية كما حدث في العاصمة الأُموية دمشق[٤].

وعندما خرج عبد الله ابن الزبير بالحجاز ضرب بمكة دراهم مستديرة ، وضرب أخاه مصعب النقود أيضا في الكوفة بأمر منه وذلك سنة ٧٠هـ/٦٨٩م وقد أبطلها الحجاج بن يوسف الثقفي عندما أتى واليا على العراق من قبل عبد الملك بن مروان[٥].

---

(١) المقريزى: الخطط ، جـ١ ص١٠٣، ١٠٤، البراوى: حالة مصر ، ص٣٤٠ ، ٣٤٨.
(٢) الماوردي : الأحكام ، ص١٤٨ ، البلاذري : فتوح البلدان ، ص٤٧١ ، عبد الرحمن فهمي : فجر السكة ، ص٣٢، السيد أبو سديرة: الحرف والصناعات ، ص١٨٠.
(٣) عبد الرحمن فهمي : فجر السكة ، ص٣٦
(٤) جروهمان: أوراق البردي ، جـ٦ ص١٥٧.
(٥) المقريزى: النقود ، ص٤-٦.

ولكن هذه النقود التي سكها خلفاء الدولة الإسلامية وأمراؤها لم تثبت على وزن واحد، بل كانت متغيرة الأوزان[1] بجانب أنها كانت تستعمل مع النقود الأجنبية جنباً إلى جنب ، حيث لم تقض هذه العملة على النقود الأجنبية حتى جاء عبد الملك بن مروان الذي أراد أن يصلح العملة ويوحدها في جميع أنحاء الدولة الإسلامية ويستغنى عن النقود الأجنبية[2] ، أما دار الضرب التي تم تأسيسها في الفسطاط بالقرب من جامع عمرو فأغلب الظن أن الوالي عبد العزيز بن مروان أول من اتخذ ذلك ، حيث أرسل الخليفة عبد الملك بن مروان إلى أخيه عبد العزيز واليه على مصر سنة ٧٦هـ/٦٩٥م أن يأمر الصناع والمشرفين على دور الضرب بسك العملات بالصبغة الإسلامية [3].

وقد بدأ عبد الملك إصدار العملة الإسلامية سنة ٧٤هـ/٦٩٣م حيث أصدر دنانير الذهبية التي عرفت باسم الدمشقية ، ثم أمر بضرب الدراهم سنة ٧٥هـ/٦٩٤م ، ثم أمر بتعميم العملة الإسلامية في جميع الولايات سنة ٧٦هـ/٦٩٥م[4] .

وكان أقدم نقد وردت عليه كلمة (مصر) هو فلس ضربه الخليفة عبد الملك بن مروان ، وفلس ضربه والى مصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان(٨٤-٩٠هـ/٧٠٣-٧٠٨م) ، وهو يحمل مكان الضرب مصر ، وفلس من عهد مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين ضرب على يد والى مصر عبد الملك بن مروان اللخمى سنة ١٣٢هـ/٧٤٩م[5].

وقد وردت مصر على أنها القطر كله مع أسماء المدن التي ضربت فيها الفلوس مثل مدينة الفرما ، ونبروه ، والفيوم وأتريب وأهناس وغيرها ، وكانت بمثابة دور ضرب مساعدة تخصصت في ضرب الفلوس النحاسية[6] ، وضرب فلس بمصر سنة ١٣٣هـ/٧٥٠م على يد

(١) سيدة كاشف: فجر الإسلام ، ص٦٦ ، الريس : الخراج ، ص٣٤٢
(٢) البلاذرى: فتوح البلدان ، ص٢٤٠، المقريزى: النقود ، ص٦.
(٣) عبد الرحمن فهمى : النقود العربية ، ماضيها وحاضرها ، ص ٤٤
(٤) أبو المحاسن: النجوم ، جـ١ ص١٧٦.
(٥) محمد أبو الفرج العش: مصر ، القاهرة على النقود العربية الإسلامية ، بحث ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، ١٩٦٩ ، دار الكتب القاهرة ، ١٩٧١ ، جـ٢ ص٩٠٨.
(٦) محمد العش: مصر ، القاهرة على النقود ، ص٩٠٩ ، السيد أبو سديرة: الحرف والصناعات ، ص١٨٣.

عبد الملك بن يزيد والى مصر(١٣٣-١٣٦هـ/٧٥٠-٧٥٣م) ثم فلس آخر عباسي سنة ١٦٧هـ/٧٨٣م على يد إبراهيم بن صالح والى مصر(١٦٥-١٦٧هـ).

وفى عهد الطولونيين انعكس الرواج الاقتصادي الذي شهدته مصر على عملتها فقد سك أحمد بن طولون ديناراً ذهبياً خاصاً به ومستقلاً عن الدينار العباسي وذلك سنة ٢٢٦هـ/٨٤٠م عرف بالدينار الأحمدى[١].

وقد اهتم الإخشيد بأمر دار الضرب وكان يشرف عليها بنفسه أحياناً وعنى بالنظام فيها، وقد حسن حال مصر على يديه وأمر بضرب الدينار الإخشيدي[٢]، وذلك سنة ٣٢٩هـ/٩٤٠م حينما فكر في الاستقلال التام عن الخلافة العباسية واتخاذ نقش السكة كإحدى شارات الملك.

أما خلال العصر الفاطمي فقد أراد جوهر الصقلي أن يفتح عهداً جديداً بضرب الدينار المعزى منذ دخوله البلاد سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م الذي نقش عليه في أحد وجهيه : دعي الأمام لتوحيد الإله الصمد. المعز لدين الله أمير المؤمنين. ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، وعلى الوجه الثاني : لا اله إلا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، على أفضل الوصيين، وزير خير المرسلين[٣]، ولكن الناس ظلوا يتعاملون بالراضي. نسبة إلى الخليفة الراضي بالله العباسي. فلما قدم المعز من بلاد المغرب سنة ٣٦٢هـ/٩٧٢م عهد إلى يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن بالإشراف على الخراج فامتنع الوزير أن يأخذ إلا الدينار المعزى، فاتضع الدينار الراضي وانحطت قيمته بمقدار الربع[٤].

---

(١) المقريزى: النقود الإسلامية، ص١٢.
Stanly: catalogue of the collection of Arabic coins.., p 135.
(٢) سيدة كاشف: عصر الإخشيديين، ص٢٠٤.
(٣) القلقشندي : صبح، جـ٣، ص٤٦٨، ابراهيم ايوب : التاريخ السياسي الفاطمي، ص١٧٢
(٤) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ص١٧٢، ١٩٩ الكرملى: النميات، ص٥٨.

وكان المعز لدين الله قد حمل معه السبائك الذهبية في هيئة أحجار الطواحين المستديرة وذلك حين قدومه لمصر سنة ٣٦٢هـ/٩٧٢م ، وقدرت هذه السبائك بنحو ثلاثة وعشرين مليون دينار أعاد المعز ضربها من جديد في دار الضرب بالفسطاط ، وهكذا نشطت حركة سك الدنانير والعملات الأخرى بعد أن حملت الحكومة الفاطمية الناس على التعامل بالدنانير الفاطمية[١].

وفى عهد الحاكم بأمر الله تم ضرب دراهم جديدة واتخاذها وحدة للتعامل وأن تكون مساعدة فقط ، وكانت قيمة هذه الدراهم ثمانية عشر درهماً بدينار[٢] وكان الهدف منها تيسير التعامل فى السلع القليلة الثمن.

وقد أمدنا ابن مماتى بعيار الدراهم التي كانت تضرب بمصر حيث كان يتم سبك ٣٠٠ درهم من الفضة مع ٧٠٠ درهم من النحاس الأحمر ويسبك ذلك حتى يصير ماء واحد ، ثم يصب قضباناً ويقطع من أطرافها خمسة عشر درهماً ثم تسبك فإن خلص منها أربعة دراهم ونصف درهم من كل عشرة دراهم ، وإلا أعيدت إلى أن يصح العيار ثم تختم[٣].

وقد هبطت القيمة الشرائية للدراهم سنة ٣٩٧هـ/١٠٠٦م ، حيث بيعت ٣٤ درهماً بدينار[٤] ، وفى عهد الخليفة الآمر ضرب بمصر نوعاً من المسكوكات الفضية المشهورة بالآمرية ، وذلك سنة ٤٩٧هـ/١١٠٣م ، وقام الآمر بتأسيس دارين للضرب ، في القاهرة سنة ٥١٦هـ/١١٢٢م بجهة القشاشين قرب الجامع الأزهر سميت بالدار الآمرية ، وفى مدينة قوص سنة ٥٢٤هـ/١١٢٩م[٥].

(١) المقريزى: اتعاظ الحنفا ، ص١٣٣، أبو سديرة: الحرف ، ص١٩١.
(٢) المقريزى: إغاثة الأمة ، ص٦٤، ٦٥ ، الكرملى: علم النميات ، ص٥٩.
(٣) ابن مماتى: قوانين الدواوين ، ص٣٣١ ، راشد البراوى: حالة مصر ، ص٣٠٥.
(٤) المقريزى: إغاثة الأمة ، ص٦٤.
(٥) أبو المحاسن: النجوم ، جـ٤ ص٥٣ ، المقريزى: الخطط ، جـ٢ ص١٩٤

وتعددت دور الضرب أواخر أيام الفاطميين فأصبحت في الإسكندرية والفسطاط والقاهرة وتنيس وقوص ، واستمرت دور الضرب في عملها إلى أن بدأت موارد الذهب في النضوب بمنطقة العلاقى وذلك فى عهد الخليفة العاضد ، كما حرمت خزانة الدولة من الأموال التي كانت تحصل من مدينة تنيس سنوياً لما كانت تصدره من الثياب ، وذلك نتيجة لنهب الصليبيين لها في أواخر العصر الفاطمي[1].

وكان انعدام الذهب والفضة السبب الرئيسي في تعطل دور الضرب المصرية ، ولم تجد من المعادن النفيسة أو من المقادير ما يسمح لها باستمرار نشاطها وضربها للدنانير الذهبية والدراهم الفضية ، ولذا ضربت الدراهم السود التي صنعت من النحاس مع قليل من الفضة[2].

(١) المقريزى: إغاثة الأمة ، ص٦٥
(٢) راشد البراوى: حالة مصر ، ص٣٠٨.